2022

السياسة الخارجية الفرنسية تجاه أفريقيا

خلال الفترة 1991-2017

"رؤية تقويمية"

إيمان أشرف رشاد إبراهيم سليمان

معيدة بقسم العلوم السياسية

كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية

جامعة الإسكندرية

الملخص

يتناول هذا البحث تقويم السياسة الخارجية الفرنسية تجاه أفريقيا خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة، من خلال عرض تطور العلاقات الفرنسية الأفريقية، ونظام France Afrique في مرحلة الحرب الباردة وصولاً إلى ما بعدها، والوعود التي قدمها مختلف رؤساء الجمهورية الفرنسية الخامسة خلال تلك المرحلة، بشأن الابتعاد عن العلاقات الخاصة مع الدول الأفريقية، ومدى توافق تلك الوعود مع الممارسة الفعلية للسياسة الخارجية الفرنسية تجاه القارة الأفريقية خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

وينقسم هذا البحث إلى مطلبين: يركز الأول على العلاقات الخاصة بين فرنسا وأفريقيا أثناء مرحلة الحرب الباردة، في حين نحاول في المطلب الثاني تقويم سياسة الرؤساء الفرنسيين (جاك شيراك، ونيكولا ساركوزي، وفرانسوا هولاند) خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

Abstract

This research deals with the evaluation of French foreign policy towards Africa in the post-Cold War era, by presenting the development of French-African relations, the France Afrique regime in the Cold War era and beyond, and the promises made by the presidents of the Fifth French Republic during that, regarding distancing On special relations with African countries, and the extent to which those promises are compatible with the actual practice of French foreign policy towards the African continent in the post-Cold War era.

This research is divided into two sections: the first focuses on the special relations between France and Africa during the Cold War era, while in the second we try to evaluate the policy of French presidents (Jacques Chirac, Nicolas Sarkozy, and François Hollande) in the post-Cold War era.

مقدمة

تحتل القارة الأفريقية من الناحية الجيوبولتيكية موقعاً استراتيجياً بالغ الأهمية، كما تحتوي على كثير من الموارد والثروات الطبيعية التي جعلتها ساحة للتنافس بين مختلف القوى الكبرى والإقليمية، وكانت فرنسا في نهاية القرن التاسع عشر القوة الاستعمارية الثانية بعد المملكة المتحدة، فحرصت على توسيع مناطق نفوذها، ونظرت إلى القارة الأفريقية على أنها مجال نفوذ، تمارس فيه سيطرتها وهيمنتها؛ ولهذا تعد مستعمرات فرنسا في أفريقيا تاريخياً من أهم المستعمرات الفرنسية على مستوى العالم، لاسيما وفرنسا ترى أن لها مهمة حضارية تتمثل في نشر الثقافة والحضارة الفرنسية بين أبناء الشعوب الأقل مكانة، وتمكنت فرنسا من السيطرة على مستعمرات عدة في أفريقيا، وتوسعت فيها بشكل خاص عقب مؤتمر برلين 1884 -1885، الذي كان بمثابة قوة دافعة للقوى الأوروبية لاستعمار القارة الأفريقية، كما وجدت فرنسا في أفريقيا في أثناء الحرب الباردة ساحة مناسبة لبسط السيطرة والنفوذ والتأكيد على مكانة فرنسا وعظمتها بعيداً عن القوتين العظميين آنذاك الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي: لكن مع نهاية الحرب العالمية الثانية وجدت فرنسا مستعمراتها مهددة بالتفكك، فحاولت إحكام سيطرتها عليها، وإبقائها في نطاق نفوذها.

وكان مجيء شارل ديجول "Charles de Gaulle" ، وقيام الجمهورية الفرنسية الخامسة نقطة تحول في تاريخ المستعمرات الفرنسية في أفريقيا؛ فعلى الرغم من محاولات الحفاظ على المستعمرات، أدت التغيرات التي شهدتها الساحة الدولية، والمناداة بحق الشعوب في تقرير مصيرها، والتغيرات على الساحة الإقليمية في أفريقيا، وما شهدته من حركات التحرر الوطني، إلى غير ذلك من العوامل، أدى هذا كله في النهاية إلى حصول المستعمرات الفرنسية في القارة على استقلالها، لكن فرنسا حرصت على بقاء هيمنتها على مستعمراتها السابقة، عبر اتفاقات في مختلف المجالات.

ومع نهاية الحرب الباردة، واختفاء الصراع بين قطبي النسق الدولي، وانهيار الاتحاد السوفيتي، شهدت القارة الأفريقية تراجعاً في اهتمام القوى التقليدية بها لبعض الوقت، فقلصت فرنسا وجودها العسكري فيها، كما وعدت بتغيير نمط العلاقات بما يتناسب مع متغيرات البيئة الدولية الجديدة، فضلاً عن متغيرات عدة كان من شأنها أن تؤثر على السياسة الخارجية الفرنسية تجاه أفريقيا خلال في تلك المرحلة، وعلى مصالحها، ونفوذها، ومكانتها في القارة.

وتتمثل أبرز هذه العوامل في: صعود عدد من القوى الإقليمية الكبرى في أفريقيا، إذ تجدد الاهتمام بالقارة في ظل العولمة، واكتشاف مزيد من ثرواتها الضخمة، فضلاً عن الأحداث الإرهابية التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية في الحادي عشر من سبتمبر 2001، وغيرها من العوامل التي شجعت هذه القوى على استغلال القارة فيما يخدم مصالحها.

وفي مقدمة تلك القوى الولايات المتحدة الأمريكية والصين، بالإضافة إلى قوى إقليمية سعت إلى إيجاد موطئ قدم لها في أفريقيا، مثل إيران وتركيا وإسرائيل، كما شهدت القارة تحولات عدة عقب انتهاء الحرب الباردة، مثل موجة التحول الديمقراطي، والتعددية الحزبية والحروب الأهلية، وغيرها من العوامل التي أثرت على مكانة فرنسا في أفريقيا.

وعلى المستوى الداخلي الفرنسي تأثرت السياسة الخارجية الفرنسية تجاه القارة الأفريقية بجملة من العوامل، منها الدور المحوري لرئيس الجمهورية، وبالنسبة للسياسة الخارجية الفرنسية تجاه أفريقيا بعد الحرب الباردة، عملت فرنسا على إضفاء الشرعية على تحركاتها، والتأكيد على أهمية التحرك متعدد الأطراف، وأكدت على أهمية الديمقراطية، وسيادة القانون كما عملت على التوسع خارج مناطق نفوذها التقليدية.

وتواجه المكانة والمصالح الفرنسية في أفريقيا تحديات عدة أهمها –على سبيل المثال لا الحصر– ظاهرة الإرهاب، والهجرة غير النظامية والإسلاموفوبيا خاصة في منطقتى الساحل الأفريقي، والقرن الأفريقي.

وفي ضوء ما سبق، سنعرض في هذا البحث رؤية تقويمية للسياسة الخارجية الفرنسية تجاه أفريقيا خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة 1991 – 2017.

المشكلة البحثية

يطرح البحث التساؤل الرئيس التالي:

هل تغيرت سياسة الرؤساء الفرنسيين تجاه القارة الأفريقية خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة 1991-2017؟ وما أبرز مظاهر الاستمرار والتغير في تلك السياسة؟

ويندرج تحت التساؤل الرئيس عدة تساؤلات فرعية:

هل تطورت العلاقات الخاصة France Afrique بين فرنسا وأفريقيا أثناء وبعد مرحلة الحرب الباردة؟

ما ملامح الاستمرار والتغير في سياسة الرئيس الفرنسي جاك شيراك 1995– 2007 تجاه أفريقيا؟

ما ملامح الاستمرار والتغير في سياسة الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي 2007-2012 تجاه أفريقيا؟

ما ملامح الاستمرار والتغير في سياسة الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند 2012-2017 تجاه أفريقيا؟

هدف البحث

يهدف البحث إلى إجراء تقويم لسياسة الرؤساء الفرنسيين تجاه أفريقيا خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة من خلال:

عرض التطورات التي شهدتها العلاقات الفرنسية الأفريقية وصولاً إلى مرحلة ما بعد الحرب الباردة

التعرف على أبرز مظاهر الاستمرار والتغير في سياسة فرنسا تجاه أفريقيا خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

منهج البحث

- **المنهج الاستقرائي**

الذي قوامه وصف الواقع المستهدف على الحالة التي هو عليها في ضوء المعلومات المتاحة، ومعرفة محددات السياسة الخارجية الفرنسية تجاه أفريقيا على المستويين الخارجي والداخلي؛ من أجل التوصل لنتائج تتعلق بسياسة فرنسا الخارجية تجاه أفريقيا خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

- **مدخل المصلحة القومية**

ويعنى هذا المدخل بدراسة عدد من الأمور، منها: المصلحة القومية للدولة، والأهداف التي تسعى لتحقيقها في إطار سياستها الخارجية، وكذلك البحث في أنسب السياسات والاستراتيجيات التي تستخدمها الدول من أجل حماية مصالحها.

وهذا المدخل في الدراسة الراهنة عند تناول أهم المصالح والأهداف الفرنسية في أفريقيا، ثم تفسير –وتقويم– سياسة فرنسا تجاه أفريقيا خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

الإطار الزمني للبحث

يركز هذا البحث على الفترة من 1991 إلى 2017، لدراسة سياسة الرؤساء الفرنسيين جاك شيراك، ونيكولا ساركوزي، وفرانسوا هولاند تجاه القارة الأفريقية خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

خطة البحث

يتضمن البحث مطلبين، وخاتمة على النحو التالي:

المطلب الأول: العلاقات الفرنسية الأفريقية ونظام France Afrique

أولاً: العلاقات الفرنسية الأفريقية خلال مرحلة الحرب الباردة

ثانياً: مرحلة نهاية الحرب الباردة

المطلب الثاني: تقويم سياسة الرؤساء الفرنسيين 1991-2017

أولاً: جاك شيراك 1995-2007

ثانياً: نيكولا ساركوزي 2007-2012

ثالثاً: فرانسوا هولاند 2012-2017

رابعاً: تفسير التدخلات العسكرية الفرنسية في أفريقيا

خاتمة وتتضمن أبرز النتائج.

المطلب الأول

العلاقات الفرنسية الأفريقية ونظام France Afrique

يركز هذا المطلب على تطور العلاقات الفرنسية الأفريقية وصولاً إلى مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وذلك من خلال عرض أبرز ملامح الاستمرار والتغير في تلك العلاقات، والآثار السلبية التي تركها نظام France Afrique في العلاقات بين فرنسا وأفريقيا.

أولاً: العلاقات الفرنسية الأفريقية خلال مرحلة الحرب الباردة

كان للقادة الأفارقة دورٌ في استمرار France Afrique، كما استضاف رؤساء فرنسيون مثل بومبيدو وميتران عددًا من القمم الفرنسية الأفريقية، في حين حرص آخرون –مثل ديستان ونيكولا ساركوزي– على وصول الجيش ل France Afrique من خلال زيادة عدد الاتفاقيات والقواعد والتدخلات العسكرية، ووعد فرانسوا هولاند بإضفاء البعد الأخلاقي على السياسة الخارجية الفرنسية تجاه أفريقيا، في محاولات مستمرة لعلاقة أكثر صدقاً ومساواة، انتهت إلى استمرار France Afrique في السيطرة على أفريقيا واستغلاله (Smith, Nicole,2017: 55) (خديجة فلاح، 2014-2015: 120)، وخلال العقود التالية للاستعمار 1960- 1989، كانت السمات الرئيسة لسياسة فرنسا تجاه

أفريقيا مدعومة بالإجماع الديجولي (Cumming, Gordon D.,2013: 25)، واتفق اليسار واليمين على حاجة فرنسا للحفاظ على مجال نفوذ لها في أفريقيا الفرانكفونية؛ لتدعيم سلطتها، والحفاظ على المصالح الاقتصادية، ووصل هذا الإجماع إلى هياكل صنع السياسة التي كان الرئيس يسيطر عليها، وكان يرى القارة الأفريقية جزءًا من المجال المقصور على الرئيس في سياسته الخارجية، عبر خلية أفريقية مزودة بموظفين تحت إشراف جاك فوكار في البداية، بالكاد تخضع للمساءلة أمام البرلمان، مما يجعل من الصعب إصلاح سياسة فرنسا تجاه أفريقيا، وتفاقمت المشكلة بسبب تعقد آلية صنع القرار الفرنسي، التي شملت وزارة التعاون التي كان ينظر إليها على نطاق واسع على أنها وزارة أفريقيا السوداء، ووزارة الخارجية، ووزارتي المالية والدفاع، وما يعرف الآن بالوكالة الفرنسية للتنمية AFD، كما وقعت فرنسا اتفاقيات دفاع تضمنت بنوداً سرية تسمح لفرنسا بالتدخل في الشئون الداخلية للدول الأفريقية(Ibid: 26).

وفيما يتعلق بالدبلوماسية، كانت علاقات فرنسا مع أفريقيا شخصية، بين بعض القادة الفرنسيين والأفارقة الذين خدموا معاً في البرلمان الفرنسي خلال الجمهورية الفرنسية الرابعة، وعززت تلك الروابط بشبكات الاتصال بين المسئولين الفرنسيين والأفارقة ورجال الأعمال ورجال المخابرات، فضلاً عن مستشارين تعينهم فرنسا للرؤساء الأفارقة، وبالنسبة لسياسة التنمية، أضفى عليها الطابع الرسمي بالاتفاقيات الاقتصادية والفنية والنقدية، مع المساعدات الفرنسية الثنائية، التي ركزت في المقام الأول على أفريقيا الفرانكفونية (Ibid).

1- فرانسوا ميتران

على الرغم من أن فرانسوا ميتران كان اشتراكياً كثيرًا ما كانت له انتقادات قوية لأسلافه اليمينيين وسياستهم الأفريقية، فإن مواقفه تجاه أفريقيا خلال ولايته الأولى لم تكن مختلفة عن توجهات شارل ديجول، خاصة فيما يتعلق بالخلية الأفريقية؛ إذ تدخل ميتران أكثر من فوكار، خاصة في تشاد، بثلاث عمليات متتالية (تاكود، ومانتا، وسبارو هوك) بين عامي 1986،1987، وكانت تشاد في ذلك الوقت ساحة المعركة الرئيسة في أفريقيا (Vallin, Victor-Manuel,2015:84).

وفي عام 1981 تم التعهد في البيان الختامي لفرانسوا ميتران بتغييرات في السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا، في مشروع أفريقيا الأكثر تفصيلاً الذي نشره الحزب الاشتراكي في العام نفسه، مع انتقاد للطبيعة الاستعمارية الجديدة، للروابط الفرنسية مع مستعمراتها السابقة في أفريقيا، واقتراح إعادة توزيع

المساعدات الفرنسية بشكل أوسع، ثم زيادة الروابط مع المناطق الأفريقية الناطقة بالإنجليزية والبرتغالية، وعدم الاكتفاء بمنطقة الفرنك بسبب الحفاظ على العلاقات ذات الطابع الاستعماري الجديد بين فرنسا ومستعمراتها السابقة، وعلى الرغم من عدم اقتراح بديل، كان هناك وعد بإنهاء التدخلات العسكرية في أفريقيا، فضلاً عن الاستنكار الشديد للعلاقات الشخصية التي رسخها الرئيس جيسكار ديستان مع بعض الرؤساء الأفارقة، ووعد بمزيد من الرسمية والمؤسسية في الروابط مع الرؤساء الأفارقة في المستقبل، وطور تلك لاسيما من قبل جان بيير كوت، فقال إن فرنسا يجب أن تكون لها مواقف جادة تجاه حقوق الإنسان(Chafer, Tony, 1992:40).

حيث تم تعيين جان بيير كوت وزيراً للتعاون في الحكومة الاشتراكية الأولى عام 1981، وكانت تبدو علامة على رغبة حقيقية في اتخاذ إجراءات تتوافق مع مشروع أفريقيا، ونقد السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا، التي وردت في المشروع الأفريقي للحزب الاشتراكي، لكن كوت استقال بعد عام، قائلاً إن وعود التغيير لم تُنجز (Ibid)، وهناك أسباب عدة أدت إلى الاستمرار؛ ذلك أن خطط كوت للإصلاح وقعت ضحية للإدارات المتنافسة، وتعدد الوكالات التي لها حصة في سياسة فرنسا الأفريقية، التي لم يكن لها أي مصلحة في التغيير؛ لأن ذلك كان من شأنه تهديد مصالحها ومناطق نفوذها (Ibid:41).

ومع اقتراب نهاية الحرب الباردة، أصبح من الواضح لصانعي السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا أن سياستهم يجب أن تتوافق مع الحقائق الجديدة لحقبة ما بعد الحرب الباردة، لاسيما حركات التحول الديمقراطي في أوروبا الشرقية وأفريقيا؛ إذ أكد ميتران في القمة الفرنسية الأفريقية السادسة عشرة في لابول غرب فرنسا، على المساعدات المشروطة، وأن المساعدات ستقدم للدول الأفريقية التي تلتزم بعملية التحول الديمقراطي، لكن فرنسا استمرت في دعمها لأنظمة أفريقية بما يخدم المصالح الفرنسية، بغض النظر عما إذا كانوا ملتزمين حقا بالتغييرات الديمقراطية أم لا، كما هى الحال مع نظام هابياريمانا في رواندا في أوائل التسعينيات (Vallin,Victor-Manuel,Op.Cit:85)؛ إذ بلغ إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية الفرنسية لأفريقيا عام 1991، 8 مليار فرنك، وبدلاً من تشجيع البلدان التي تتجه نحو الديمقراطية، فإنها خفضت حصتها، مثل بنين، ومالي، والنيجر، في حين شهدت الديكتاتوريات زيادة حصتها خلال الفترة نفسها، مثل الكاميرون، وتوجو، وزائير (Renou, Xavier,2002: 17).

ثانياً: مرحلة نهاية الحرب الباردة

1- الوعود بتغيير السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا

تم تحديد سياسة فرنسية جديدة في النصف الثاني من التسعينيات، وأُعلن عنها رسمياً عام 1998، بعد الكارثة في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ إذ فقدت فرنسا كثيرًا من رصيدها في أفريقيا، وكان تأثيرها ونفوذها في القارة مهددًا، فاستغلت هذا الأمر خير استغلال قبل الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم احتاجت فرنسا دعوة لإعادة بناء صورة إيجابية لها في أفريقيا، ولم تكن هذه المرة الأولى التي تعلن فيها فرنسا عن التغيير؛ فقد أعلنت عن تغييرات في الثمانينيات، وفي عام 1990، وفي كل مرة احتاجت فيها فرنسا لتحسين صورتها، ومثال ذلك أنه عند تولي شارل ديجول السلطة، وكان هدفه استقلال فرنسا في موقفها بين القوتين العظميين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، انتقد الحرب الأمريكية في فيتنام، وتبني سياسة مؤيدة للعرب ضد السياسة الغربية الموالية تقليدياً لإسرائيل، كما حاول استقطاب دول عدم الانحياز في العالم الثالث، وكان هدف فرنسا أن تظهر بمظهر المدافع عن المصالح الأفريقية، وضامنة للاستقلال الأفريقي، واتبع الرئيس جيسكار ديستان هذا المسار أيضاً، ودعا إلى نظام اقتصادي عالمي جديد أكثر ملاءمة لتنمية دول العالم الثالث (Ibid:16)، وكان الهدف من ذلك، الترويج لفرنسا الحريصة على مصالح العالم الثالث، لتنفيذ حوار حقيقي بين الدول الغنية والفقيرة، والمطالبة بالتنمية وتوزيع أفضل للثروة العالمية، غير أن هذه التصريحات لم تتحقق، وواصلت فرنسا تجارتها المعتادة في أفريقيا، واعترف ميتران بذلك في حملته الانتخابية، ووعد بإعادة هيكلة أساسية للعلاقات الفرنسية الأفريقية لصالح العالم الثالث، والدفاع عن حقوق الإنسان، ضد نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا على سبيل المثال، وتم انتخابه رئيسًا لفرنسا عام 1981، ودعا إلى تغيير سياسات أفريقيا بأكملها، وكان من المفترض أن تكون الحكومة الاشتراكية الجديدة صديقة للعالم الثالث، وملتزمة بتنمية البلدان الفقيرة، خاصة الأفريقية منها التي كان لفرنسا نفوذ قوي فيها، لكن على الرغم من التنازلات الرمزية في الخطاب، ظلت السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا كما هي (Ibid).

2- آليات تغيير السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا

كان على صناع السياسة الخارجية الفرنسية تجاه أفريقيا عقب انتهاء الحرب الباردة، التعامل مع الأزمة الاقتصادية المتصاعدة في نهاية الثمانينيات، التي خلقت ضغوطاً متزايدة من أجل التغيير

داخل الشبكة الاقتصادية التي ربطت الاقتصاد الفرنسي بالاقتصاديات الأفريقية في أفريقيا الفرانكفونية، فمع عدد من العملاء الأفارقة لفرنسا على وشك الإفلاس المالي، قررت فرنسا في البداية إجراء عملية إنقاذ اقتصادية، استلزمت زيادات هائلة في المساعدات الخارجية، زادت معها المساعدات الفرنسية، من 3.7 مليار دولار في الفترة من 1980-1982 إلى 8.2 مليارات دولار في الفترة من 1990-1992، أي ما يقرب من 120% خلال عشر سنوات (Schraeder, Peter J., 2000: 402)، لكن عملية الإنقاذ لم تكن كافية وأن معدلات المساعدة اللازمة تفوق القدرات الفرنسية، فقررت فرنسا في يناير عام 1994 تخفيض قيمة الفرنك الأفريقي بنسبة 50٪، ذلك القرار الذي صدم أفريقيا الفرانكفونية كلها، والتي لم تعرف من قبل لتخفيض لقيمة العملة، بما يشير إلى أن أفريقيا الفرانكفونية لم تعد لها الأسبقية في المصلحة الاقتصادية الفرنسية بعد الحرب الباردة؛ إذ تزايدت أهمية العامل الاقتصادي في السياسة الخارجية الفرنسية مع التصميم الفرنسي على توسيع نطاق نفوذها التقليدي، وظهر هذا الاتجاه بشكل واضح في القمة الفرنسية الأفريقية التي عقدت في واجادوجو عام 1996، التي أشارت إلى تحول في العلاقات الفرنسية مع البلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية وغير الناطقة بها؛ إذ حضر القمة 45 دولة بما في ذلك 26 رئيس دولة (Ibid).

ومنذ بداية التسعينيات كانت هناك سياسة طوعية وتنبيهية، طُورت في خطاب فرانسوا ميتران في قمة لابول عام 1990، تليها سياسة أكثر شفافية بدءًا من عام 1997، وذلك بمحاولة فك الارتباط السياسي مع القارة الأفريقية، كما يتضح من عبارة لا تدخل ولا لا مبالاة، ومنذ عام 2002 كانت السياسة مترددة ما بين التأثير والانتظار والترقب، بدعم عقيدة المساعدة دون إملاء، ومنذ عام 2007 سياسة التصدع والانفتاح خارج نطاق النفوذ التقليدي، والرغبة في التعددية في العمليات، وبالتالي الانفتاح على البلدان الناطقة بالإنجليزية (Le Gouriellec, Sonia, 2011:1).

3- نتائج نظام Franceafrique

ترك نظام France Afrique ثلاث مشكلات رئيسة للقارة الأفريقية، التي تمثلت في: محاكاة ساخرة للديمقراطية التي فيها سياسة التعددية الحزبية غير ديمقراطية، التي كانت تستخدم لتغطية انتهاكات حقوق الإنسان، وتجاوزت أجهزة الدولة والطبقات الحاكمة، وطورت علاقات متواطئة وشخصية مع رؤساء فرنسا ورجال الأعمال والنخب الحاكمة، فضلاً عن فشل العديد من الدول وتوقف عملية التنمية الاقتصادية، فلم تستثمر هذه العلاقات الأفريقية الفرنسية في التنمية، لكنها حولت بدلاً

من ذلك مبالغ كبيرة من الأموال اللازمة للتنمية نحو الفساد السياسي والعسكري، مثال ذلك ما فعله موبوتو سيسكو في زائير، وعمر بونجو في الجابون، ودينيس ساسو نجيسو في الكونغو برازفيل، الذين تمكنوا من جمع ثروات ضخمة في البنوك والعقارات الأجنبية (Mengara, Daniel, 2010:75).

وفي عام 2001، تم مقاضاة فرانسوا كزافييه الذي كان رئيساً للمنظمة الحكومية غير الفرنسية Surive آنذاك من قبل ثلاثة رؤساء أفارقة، هم عمر بونجو رئيس الجابون، وإدريس ديبي رئيس تشاد ودينيس ساسو رئيس الكونغو برازفيل عن جريمة الادعاء ضد رئيس الدولة؛ لكتابه المثير للجدل : الصمت الأسود: من سيوقف France Afrique، الذي اتهم فيه عددًا من الرؤساء الأفارقة بارتكاب جرائم ضد الإنسانية بالتواطؤ مع الطبقة الفرنسية الفاسدة وغير المبالية، وتلك الدعوة اعتمدت على قانون فرنسي قديم يرجع لعام 1881، كان يمنح القادة الأجانب حق الحماية من التشهير في فرنسا، لكن الرؤساء الأفارقة خسروا دعواهم (Ibid).

كما استغل France Afrique أنواعًا جديدة من الأنظمة التي تمارس التعددية الحزبية دون ترجمتها على أرض الواقع إلى ديمقراطية فعلية، فضلاً عن افتتاح عهد الملكيات الرئاسية، والخلافة الرئاسية، التي تمكن بموجبها عدد من الرؤساء المستبدين من التلاعب بالنظم الدستورية والقانونية في بلادهم، ليصبحوا رؤساء مدى الحياة، ثم تنتقل السلطة بعد وفاتهم إلى أبنائهم (Ibid: 59).

4- تطور العلاقات الفرنسية الأفريقية

هناك ثلاثة تطورات رئيسة دفعت عدداً من مراقبي العلاقات بين فرنسا وأفريقيا إلى استنتاج أن فرنسا بدأت عملية فك ارتباط دقيق عن أفريقيا، من شأنها أن تؤثر بشكل سلبي على نظام France Afrique، وتمثل التطور الأول في مختلف الفضائح السياسية والمالية والدعاوي القضائية التي ظهرت منذ اندلاع قضية (فضيحة ELF)، عام 1994، تجاه كثير من المدراء التنفيذيين لمجموعة Elf-Aquitaine، وبعد أن كانت تلك الشركة مملوكة للحكومة حتى تمت خصصتها عام 1994، بسبب الفضيحة، وتم دمجها في شركة Total عام 2000، حتى وصلت التداعيات إلى عدد من الشخصيات المهمة داخل الحكومة الفرنسية، مثل رولان دوماس، فضلاً عن تأثر عدد من الأنظمة الأفريقية، مثل نظام عمر بونجو في الجابون. وتمثل التطور الثاني في إعلان الحكومة الفرنسية عام 2005 أنها بصدد تقليص وجودها العسكري في أفريقيا(Ibid:61)، فمع نهاية الحرب الباردة بدأ الإجماع الديجولي ينهار، مما سمح بخطوات نحو التطبيع مع إبراز التناقضات السطحية في سياسة فرنسا الأفريقية،

وجاءت أولى علامات التطبيع عام 1990 عندما ربط الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران المساعدات بعملية التحول الديمقراطي، وفي عام 1993 جعل رئيس الوزراء إدوارد بالادور المساعدات الثنائية الفرنسية مشروطة بالتوقيع على برامج الإصلاح التي حددها البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، كما أشرف عام 1994 على تخفيض قيمة فرنك الاتحاد المالي الأفريقي(Cumming, Gordon D., **Op., Cit**: 27).

وفي أواخر التسعينيات دمج رئيس وزراء الرئيس جاك شيراك، ليونيل جوسبان، وزارة التنمية في وزارة الخارجية، كما أعلن جاك شيراك عن تخفيض القوات الفرنسية في أفريقيا بنسبة 30٪ ، وبناء قدرات حفظ السلام في أفريقيا، وأنشأ منطقة مساعدات ذات أولوية شملت الدول غير الفرانكفونية، كما أنشأ المجلس الأعلى للتعاون الدولي HCCI، ليكون هيئة رقابة على المجتمع المدني لفحص السياسة الأفريقية لفرنسا، ثم تباطأ التغيير في عهد شيراك في الفترة 2002-2007 ، الذي حرص على تقليل المهام العسكرية في أفريقيا، وزيادة التركيز على بناء القدرات الأفريقية من خلال روابط أوثق مع الاتحاد الأفريقي(Ibid)، كما أعلن نيكولا ساركوزي عام 2009 عن ذلك أيضاً، ويرجع ذلك إلى الرغبة الفرنسية في التخلص من صورتها كشرطي أفريقيا؛ إذ كان يُنظر إلى قواعدها لا على أنها أدوات استعمارية فقط، بل على أنها وسيلة لضمان بقاء القادة المحليين الذين تدعمهم فرنسا أيضًا .(Mengara, Daniel, **Op., Cit**: 61)

في حين تمثل التطور الثالث في انتخاب نيكولا ساركوزي عام 2007، الذي وعد بالتغيير، وأنه سيضع حداً للنظام الفرنسي الأفريقي، وكان قد نظم حملته عام 2006، بناء على هذا للتأثير في الرأي العام الفرنسي، الذي كان يأمل في الإصلاحات والتغيير، ودعا ساركوزي في خطاب كوتونو عام 2006 إلى حقبة جديدة من العلاقات الفرنسية الأفريقية التي يجب أن تكون أكثر شفافية، وتتخلص من الشبكات غير الرسمية، فضلاً عن التخلص من التهاون، والأسرار، والغموض الذي شاب الماضي، بعيداً عن أنواع العلاقات الشخصية بين الرؤساء الفرنسيين والدكتاتوريين الأفارقة.

لكن الآمال حول حدوث قطيعة حقيقية في العلاقات سرعان ما تلاشت مع انتخاب ساركوزي؛ فلم يتصل بعمر بونجو رئيس الجابون الذي كان قد حكم الجابون آنذاك لمدة 40 عاماً، لكنه استقبله في قصر الإليزيه في 25 مايو عام 2007، أى بعد أقل من ثلاثة أسابيع من توليه رئاسة فرنسا، كما كان واحدًا من ثلاثة زعماء أجانب استقبلهم ساركوزي بعد انتخابه في قصر الإليزيه، مما أظهر خيبة

أمل بشأن حدوث مفارقة حقيقية، كما أدلى ساركوزي خلال جولته الرئاسية الأولى إلى أفريقيا في يوليو 2007، في أثناء وجوده في ليبرفيل وداكار، ببعض التعليقات المثيرة للجدل، حين قال إن الأفارقة عالقون في الماضي، وغير قادرين على التقدم، وكان واضحاً من جولاته أن نظام France Afrique لا يزال أمامه أيام جيدة، غير أن ساركوزي أعلن في أثناء زيارته للجابون عام 2007 أن التمزق لا يعني أنه على المرء أن يغضب من أصدقاء تاريخيين مثل السنغال والجابون (Ibid: 62).

إذن، الذي أدى إلى تحول ساركوزي، ما أسماه كريستوف بوازبوفييه من راديو فرنسا الدولي: السياسة الواقعية، أن نيكولا ساركوزي لا يشعر بالراحة في دور الخليفة لنظام France Afrique، لكنه يعرف على الأرجح أن هذا هو الثمن الذي يجب دفعه إذا أرادت فرنسا الحفاظ على نفوذها في القارة الأفريقية؛ إذ تحتاج فرنسا إلى ضمان دعم عدد من الأفارقة على الساحة الدولية، خاصة عندما يتعين عليها مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية أو الصين (Ibid: 63).

لم يكن ساركوزي يدرك بشكل كامل- عندما وعد بإنهاء نظام France Afrique، والقطيعة مع النظام القديم بين فرنسا وأفريقيا- مدى تعقد وعمق العلاقات بين فرنسا ومستعمراتها السابقة، لا سياسياً فقط ولكن اقتصادياً أيضاً، حيث أعلن في أثناء زيارته لمالي عام 2006 -وكان وزيراً للداخلية آنذاك-، أن فرنسا لم تكن بحاجة لأفريقيا، وأن التجارة مع أفريقيا لا تعدو 2٪ فقط من تجارة الاقتصاد الفرنسي، ربما لم يكن حينها يدرك تعقيدات العلاقات الاقتصادية بين فرنسا وأفريقيا الرسمية وغير الرسمية، وعبرت أوديل توبنر عن ذلك قائلة إنه ربما أغفل ساركوزي طبيعة التبادلات التجارية بين فرنسا وأفريقيا، والشركات الكبرى التي كان بعضها مملوكا للدولة، مثل Areva، وبعضها مملوك للقطاع الخاص، مثل Total، و Bouygues، و Bolloré، وتجني أرباحها من التجارة مع أفريقيا. ربما لا تحتاج فرنسا أفريقيا، لكن الملياردیرات الفرنسيين يحتاجون أفريقيا، ولا بد أن ينحني ساركوزي أمام مصالحهم، ويضع دبلوماسية الدولة والوسائل العسكرية في خدمتها(Ibid)، فلم يكن ساركوزي قادراً على تحقيق القطيعة الفرنسية التي كان قد وعد بها مع أفريقيا، بعد أن أدرك أن فرنسا لا تستطيع الحفاظ على مكانتها الاقتصادية والجيوستراتيجية في العالم بدون أفريقيا، وإذا كان هناك شيء، نجح ساركوزي في فعله فهو في الواقع نزع حساسية الفرنسيين والرأي العام الأفريقي تجاه طبيعة نظام France Afrique التي سادت في عهد الرؤساء الفرنسيين السابقين. وكانت أعمال France Afrique سرية وغير قانونية في عهدهم، في حين تمكن ساركوزي من تطبيعها على الملأ، ومن هنا

جاءت قدرة روبرت بورجي على التباهي علناً بالتأثير في ساركوزي، وهو التأثير الذي أدى إلى تعزيز العلاقات الشخصية بين الرئيس الفرنسي والدكتاتوريين الأفارقة الذين وكان ساركوزي قد وعد بالقضاء عليهم تحديدًا (Ibid:66).

المطلب الثاني

تقويم سياسة الرؤساء الفرنسيين 1991-2017

يركز هذا المطلب على تقويم سياسة الرؤساء الفرنسيين في الفترة من 1995 إلى 2017، بعرض مدى التوافق بين الخطابات والوعود الرئاسية بتغيير السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا، والممارسة الفعلية.

أولاً: جاك شيراك 1995- 2007

1- الفترة الأولى لرئاسة جاك شيراك

عدلت فرنسا سياستها تجاه أفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة، وجعل المساعدات مشروطة، غير أن هذا التغيير كان خطابياً أكثر منه تغييرًا فعلياً على السياسة الفرنسية، ومع ذلك فإن فترة التعايش مع جوسبان أشارت إلى تحول في السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا، فقلت أهمية وزارة التعاون ودُمجت في وزارة الخارجية، وعلى الرغم من تدخل فرنسا أكثر من مرة خلال الفترة الأولى لحكم جاك شيراك، كانت هناك علامات على التغيير في السياسة العسكرية الفرنسية؛ إذ بدأت فرنسا في جعل سياستها متعددة الأطراف (Eidhammer, Ingunn, 2010:71).

أ- التناقض مع دعم الديمقراطية

تولى جاك شيراك رئاسة فرنسا في مايو عام 1995، في فترة شهدت اضطرابات متزايدة في السياسة الخارجية الفرنسية تجاه أفريقيا الفرانكفونية، وظهرت التناقضات المتزايدة في الدعم الفرنسي لترسيخ مبادئ الديمقراطية ورد إدارة شيراك عام 1996 على الانقلاب العسكري في النيجر ضد الحكومة المنتخبة ديمقراطياً، وعلى الرغم من التزام وزير التعاون جاك جودفرين عام 1995 بأن تتدخل فرنسا لإعادة حكومة منتخبة ديمقراطياً إذا تم التوقيع على معاهدة دفاع مع ذلك البلد، فإن فرنسا رفضت التدخل في النيجر، وقررت في النهاية العمل مع النظام العسكري برئاسة العقيد إبراهيم معين باري. (Schraeder, Peter J., **Op., Cit**: 408) (Vallin, Victor-Manuel, **Op., Cit**:87).

ب- تعزيز الروابط الشخصية

كانت جولة الرئيس الفرنسي جاك شيراك الرئاسية الأولى في يوليو عام 1995 إلى السنغال وكوت ديفوار، دليلاً على تعزيز البعد الشخصي والثنائي في العلاقات الفرنسية الأفريقية، وكانت لمنطقة المغرب العربي أهمية واضحة للسياسة الفرنسية، خاصة تونس والمغرب والجزائر، ومن ذلك الزيارة التي قام بها جاك شيراك عام 1995 إلى المغرب، عقب انتخابه رئيساً للجمهورية (رانيا حسين عبد الرحمن، 2004: 138).

وكان استدعاء جاك فوكار إلى قصر الإليزيه بمجرد انتخاب شيراك، دلالة على رغبته في استعادة السياسة الأفريقية التي اتبعها شارل ديجول، وأن شيراك لا ينوي تغيير السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا، وكانت وفاة فوكار في 17 مارس عام 1997 بمثابة نهاية لعصر العلاقة الخاصة بين فرنسا وأفريقيا، إذ بدأ استبدال رؤساء الدول الأفريقية بجيل جديد من الأفارقة، أكثر حساسية تجاه فرنسا (Lombart, Laurent,2007:384) (Eidhammer, Ingunn, **Op., Cit**:92).

جـ- التغير في سياسة شيراك تجاه أفريقيا

أظهر تقرير الدفاع الفرنسي الجديد عام 1996، الذي أكد على فكرة جاك شيراك الجديدة، التي حددت الاستراتيجية الأمنية الفرنسية في ثلاثة محاور، هي: المصالح الحيوية الفرنسية المتمثلة في سلامة الأرض والسياسية والأمن وممتلكات المواطنين، وحماية المصالح الفرنسية الاستراتيجية في منطقة البحر المتوسط، وحماية مصالح فرنسا كقوة عالمية، ونفذت فرنسا "مبادرة ميلون"، نسبة إلى تشارلز ميلون، وزير الدفاع الفرنسي (1995-1997)، التي بمقتضاها تقرر أن تخفض فرنسا عدد قواتها في أفريقيا بنسبة 40% في السنوات الست التالية (Degang,Sun And Zoubir,Yahia,2016:93)، فانخفضت القوات في تشاد من 840 إلى 550، وفي الجابون من 600 إلى 550، وفي جيبوتي من 3250 إلى 2800، كما تقلصت القوات في ساحل العاج من 580 إلى 550، وفي السنغال من 1300 إلى 1100، وقللت فرنسا أيضًا الأعباء الاقتصادية الملقاة على عاتقها، وبفضل المبادرة خفض إنفاق الجيش الفرنسي حوالي 30 مليون دولار.

ومع بداية القرن الحادي والعشرين تطورت وظيفة القواعد العسكرية الفرنسية، من التدخل في الشئون الإقليمية إلى معالجة التهديدات غير التقليدية، مثل مكافحة الإرهاب ومنع أسلحة الدمار الشامل(Ibid:94).

كما أدى وصول رئيس الوزراء الاشتراكي ليونيل جوسبان إلى السلطة عام 1997، وفترة التعايش في السنوات الخمس التالية إلى التأثير في السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا؛ فلم يهتم جوسبان بشكل خاص بالقارة الأفريقية، ولم تكن له العلاقات الشخصية التي كانت تربط شيراك بالقادة الأفارقة، وفي ظل حكم جوسبان، انخفضت المساعدات الإنمائية الثنائية، كما تقلص الوجود العسكري الفرنسي، فضلاً عن تضاؤل الرغبة في التدخل(Eidhammer, Ingunn, **Op., Cit**: 81).

وأعلن جاك شيراك في يناير عام 1997 أن فترة التدخلات أحادية الجانب في أفريقيا قد انتهت، هذا التوجه الجديد للعقيدة العسكرية الفرنسية القائم على مبدأ عدم التدخل الأحادي، يقوم على آليات إقليمية وعالمية، من أجل منع نشوب الصراعات ويتم تحديده مع عمليات حفظ السلام بقيادة الأمم المتحدة والمنظمات الأفريقية بما في ذلك الاتحاد الأفريقي(Bourgi, Albert,2009:8).

2- الفترة الرئاسية الثانية لجاك شيراك

سعى شيراك خلال فترته الثانية لإعادة الانخراط مع أفريقيا (Cumming, Gordon D.,**Op., Cit**: 27)، وحاولت فرنسا تقديم نفسها بصورة جديدة للقارة الأفريقية، ورفعت خلال تلك الفترة، شعارًا سياسيًا يقوم على ثلاثة مبادئ: المسئولية الجماعية، والشرعية، والفاعلية.

كما توسعت فرنسا خارج مناطق نفوذها التقليدية، في منطقة القرن الأفريقي، ذات الأهمية الاستراتيجية من ناحية، وبسبب الأحداث والتطورات التي شهدتها من ناحية أخرى (عارف عبد القادر عبده سعيد، 2007: 164).

حيث اعتمد في الفترة الرئاسية الثانية على وزير الخارجية الجديد دومينيك دي فليبان، وذلك لمحاولة تجديد الروابط الضعيفة مع أفريقيا، ولكن من خلال الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية، فعندما تحولت محاولة الانقلاب في أبيدجان في سبتمبر عام 2002 إلى انتفاضة مسلحة في شمال كوت ديفوار، أرسل جاك شيراك تعزيزات عسكرية لضمان أمن المواطنين الفرنسيين وسلامتهم هناك، وكانت عملية ليكورن، وشارك رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء في حل الأزمة، وفي يناير عام 2003 حصل دومينيك دي فليبان على إلزام حكومة ساحل العاج وحركة التمرد بوقف إطلاق النار والموافقة على المشاركة في مفاوضات باريس، لكن فرنسا لم تقم بذلك بمفردها، بل ناشد الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي عنان، ورئيس جمهورية جنوب أفريقيا ورئيس الاتحاد الأفريقي، ورئيس جمهورية السنغال ورئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، فضلاً عن رئيس الجابون، ورئيس المفوضية

الأوروبية، 24 يناير 2003 ثم التوقيع على الاتفاقية وصادق عليها مجلس الأمن في فبراير من العام نفسه(Lombart, Laurent, **Op., Cit**: 385) .

وفي أبريل عام 2005 أسهمت فرنسا ب 566 مراقباً وجنديًا في بعثات الأمم المتحدة في الخارج: فنشر 25 مراقباً في بعثة الأمم المتحدة إلى MINURSO في الصحراء الغربية، و20 في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقوة واحدة إلى إثيوبيا وإريتريا، وواحدة إلى ليبيريا، فضلاً عن 199 إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (France country report, 2008:9)، كما عمل شيراك على التقارب الفرنسي العربي، الذي لم يقتصر على البعد السياسي، بل تجاوزه إلى تعزيز البعد الاقتصادي والتجاري، وكانت فرنسا نهاية عام 2002، من أكبر أحد ثلاث شركاء اقتصاديين للمنطقة المتوسطية، واحتلت المرتبة الأولى بالنسبة لأغلب دول المغرب العربي، والمرتبة الثانية بالنسبة للعراق، في حين احتلت المرتبة الثالثة بالنسبة لدول الخليج العربي ومصر (مريم مولاهم، 2009-2010: 86).

ثانياً: نيكولا ساركوزي 2007- 2012

1- الوعود بتغيير السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا

كان الموضوع الرئيس لحملة نيكولا ساركوزي الانتخابية عام 2007 هو الابتعاد عن السياسة السابقة، وأشار إلى أنه بعد الاستعمار، وبعد أربعين عامًا من النفوذ الفرنسي القوي في أفريقيا بعده، لن تحدد السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا التقارير المبهمة وغير الرسمية، القائمة على العلاقات الخاصة Antoine, Farchakh, (Département, Torn, Daily, 2014:29) France Afrique .(2014-2015:41)

أ- التحركات متعددة الأطراف

أكد ساركوزي على ضرورة مراجعة العلاقات الفرنسية الأفريقية، التي قامت منذ الاستقلال على المصالح الفرنسية دون الاهتمام بالحريات والمصالح الخاصة بالدول الأفريقية، وأعلن في زيارته إلى تشاد عام 2008، عن رغبته في وضع أسس شراكة جديدة مع أفريقيا، والتركيز على مفاهيم جديدة، مثل السلام والأمن والديمقراطية، والاستقرار، وسيادة القانون، والحكم الرشيد، والتحرك متعدد الأطراف، الذي حاولت عبره فرنسا تحسين صورتها وإضفاء الشرعية على تدخلاتها في القارة بالتنسيق مع الاتحاد الأوروبي، وحلف الناتو، والاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، ومثال ذلك التدخل في تشاد عام 2008، وفي جمهورية أفريقيا الوسطى عام 2009، بالإضافة إلى الإعلان عن إغلاق القواعد

الفرنسية في داكار وأبيدجان عام 2008 (غويليم كولوم بيلا: 18) (مزارة زهيرة وميلود عامر حاج، 2017: 262-263) (أحمد زكريا الباسوسي، 2011: 130) Le Gouriellec, Sonia, **Op., Cit**:116)، وهذا يعنى أن تكون العلاقة أكثر شفافية، وألا تستند إلى العلاقات الشخصية بين رؤساء الدول وحدها، وأن عمل المؤسسات السياسية والدبلوماسية يجب ألا يكون مدفوعا بالرضا عن النفس والسرية والغموض، فضلاً عن قيام العلاقات على مبدأ المساواة، وقد أكد ساركوزي على أهمية هذا المبدأ، وأنه لا يريد في الوقت نفسه المساومة على قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان Mulder, Lisa,2017-2018:24).

ب- الموقف من الهجرة

أكد ساركوزي ضرورة تنظيم الهجرة، وفيما يتعلق بالقواعد العسكرية الفرنسية في أفريقيا، أكد أن المهمة الأساسية لها: ضمان الأمن والاستقرار في أفريقيا، ووعد عام 2008 بإعادة التفاوض حول اتفاقيات الدفاع العسكرية؛ لتقليص الوجود العسكري الفرنسي في أفريقيا، ودعم القدرات الأفريقية، وتدريب الجنود الأفارقة (Raphala, Mmapitsi Grateful,2017:20)
(Cumming, Gordon D, **Op., Cit**: 29) (Mulder, Lisa, Op., Cit: 25).
ويمكن القول إجمالاً إن الخطاب الذي ألقاه ساركوزي في كوتونو في 19 مايو عام 2006 ركز على موضوعات الهجرة، والقواعد العسكرية في أفريقيا(Ibid).

جـ- مجال التنمية

تعهد ساركوزي بأن تسهم الحكومة بنشاط أكبر في مكافحة الفقر في أفريقيا، والاستمرار في دعم الأهداف الإنمائية للألفية MDGs، والحفاظ على الالتزامات المتعلقة بالوضع المالي، تماشياً مع هذه الوعود، وعلى الرغم من الأزمة المالية العالمية، زادت فرنسا مساعدتها للناتج المحلي الإجمالي من 0.38 % عام 2007 إلى 0.50 % عام 2010، وإن تراجعت المساعدة لاحقاً عام 2011 إلى 0.42% (Cumming, Gordon D, **Op., Cit**: 34)، ولم يلق الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي ترحيباً من رؤساء الدول والحكومات الأفارقة في المنظمة الدولية الفرانكفونية، ويرجع ذلك إلى مواقفه المتعلقة بالهجرة، وقوله بضرورة وضع حد للهجرات الأفريقية إلى فرنسا، ومناهضته للهجرة غير النظامية من مالي والسنغال وغيرها من الدول الأفريقية عندما كان يشغل منصب وزير الداخلية (أحمد زكريا الباسوسي، **مرجع سبق ذكره**: 128).

وركز الرئيس الفرنسي ساركوزي على منطقة المغرب العربي، وأكد على هذا في خطابه في مدينة طنجة المغربية في أكتوبر 2007 (فاطمة بيرم، 2009-2010: 185)، وطرح فكرة إنشاء اتحاد إقليمي يقتصر على البلدان المطلة على البحر المتوسط، وتستثنى منه البلدان الأوروبية الشمالية؛ ويرجع ذلك إلى الرغبة الفرنسية في القيام بدور المهيمن الإقليمي، والعودة إلى منطقة المغرب العربي بعد سنوات من التراجع؛ إذ حصرت الفترات الأخيرة من رئاسة جاك شيراك تركيز السياسة الخارجية الفرنسية على قضايا الشرق الأوسط على حساب منطقة المغرب العربي، فضلاً عن الرغبة الفرنسية في استعادة موقعها ومكانتها داخل حلف الناتو، لا في إطار التبعية الأمريكية، بل للمساعدة في نظام متعدد الأقطاب، تلعب فيه أوروبا بقيادة فرنسا، دور الشريك للولايات المتحدة الأمريكية وليس التابع، كذلك التحدي الأوروبي المتمثل في تزايد النفوذ الألماني واتساعه بعد إعادة توحيد ألمانيا، مما دفع فرنسا لإطلاق مشروع الاتحاد المتوسطي، للحفاظ على الحد الأدنى من قوتها الإقليمية من خلال صلتها بمنطقة نفوذها السابقة في المتوسط (**المرجع السابق**: 186).

2- رؤية تقويمية لسياسة نيكولا ساركوزي

تبدو سياسة ساركوزي تجاه أفريقيا للوهلة الأولى وكأنها خطوة في الاتجاه الصحيح.

أ- الموقف من التحرك متعدد الأطراف

تميزت تلك السياسة بتقليل الوجود العسكري الفرنسي في أفريقيا وتعزيزه ليوائم أكثر الهياكل الإقليمية لأفريقيا والدور الأكبر للاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة Radiff,F William and others,2012:24)، ومع ذلك رفضت القوات الفرنسية العمل تحت قيادة مجلس الأمن، فكان ذلك في بعض الأحيان تقويضًا للتعددية، وهذا يثبت التناقضات في السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا؛ لأنه في غياب المصالح التجارية تكرر باريس تمسكها بالتعددية، ومع ذلك تتصرف بشكل مختلف ومن جانب واحد، حين تشعر أن المصالح الفرنسية في خطر، ويمكن القول إن تركيز فرنسا على تبني التعددية خطاب متكرر من القادة الفرنسيين؛ أكد جاك شيراك أن فرنسا لن تتدخل في الشئون الداخلية للدول الأفريقية، وستعمل بدلاً من ذلك وفقاً لتفويضات مجلس الأمن الدولي، ومع ذلك، لم يقلل من الوجود العسكري الفرنسي في القارة الأفريقية، خاصة المستعمرات الفرنسية السابقة، وواصل نيكولا ساركوزي هذا التأكيد، ثم أثبتت أفعاله في ساحل العاج عكس ذلك، كما جاء خطاب فرانسوا هولاند موحيًا بفك

شبكة الـ France Afrique حين شدد على الحاجة إلى وجود ملف للشراكة العادلة مع أفريقيا وبناء علاقة أكثر احتراماً(Raphala, Mmapitsi Grateful, **Op., Cit**: 20).

ب- الموقف من الديمقراطية

وفيما يتعلق بتعزيز الديمقراطية، وعلى الرغم من تجنب الدعم العلني لمرشحي انتخابات معينين، لم يكن من الممكن منع أمثال بورجي من تسريب حقيقة أن على بونجو كان المفضل لدى فرنسا في الانتخابات الرئاسية الجابونية عام 2009؛ فعلى الرغم من نفي ساركوزي ذلك، عزز مصداقية بونجو بمقابلته في باريس في نوفمبر عام 2008، كما غضت حكومة ساركوزي الطرف عن الانتخابات المزورة، لاسيما في توجو عام 2010، وجمهورية أفريقيا الوسطى عام 2011، وفي الوقت نفسه اتسم نهج ساركوزي بالتردد بوضوح وسياسات متناقضة كذبت حديثه عن الشراكة (Cumming, Gordon D, **Op., Cit**: 33).

جـ- العلاقات الشخصية

لجأ نيكولا ساركوزي في بعض المسائل إلى العلاقات الخاصة بين فرنسا وأفريقيا، ويرجع التناقض بين الخطاب والممارسة إلى قوة الروابط الفرنسية مع أفريقيا وأهميتها، خاصة في المجال الثقافي؛ إذ صرح ساركوزي في نوفمبر عام 2010 في قمة الاتحاد الأوروبي وأفريقيا، عن تعزيز العلاقات السياسية والثقافية مع الدول التي تعاني من أزمات وتعجز عن إدارة مؤسساتها الرسمية، وعن تحقيق الاستقرار وحماية شعبها من التهديدات الأمنية؛ إذ كانت سياسة ساركوزي تجاه أفريقيا أكثر واقعية، خاصة منطقة مع غرب أفريقيا المهمة استراتيجيًا للمصالح الفرنسية.(Ibid: 32) (مزارة زهيرة وميلود عامر حاج، **مرجع سبق ذكره**: 262).

كما أدت التطورات التي شهدتها القارة الأفريقية، خاصة في ظل تصاعد النفوذ الصيني والأمريكي، إلى اصطدام الرغبة الفرنسية في الابتعاد عن أفريقيا بحقيقة لا يمكن إغفالها، وهى المصالح الفرنسية في هذه الدول، والجنود الفرنسيين في أفريقيا أوضح دليل على عدم تطبيق الوعود التي قطعها ساركوزي بالابتعاد عن القارة، وعلى أن المصالح فوق كل شيء (أحمد زكريا الباسوسي، **مرجع سبق ذكره**: 130)، على الرغم من وعود ساركوزي عام 2008 بخفض ميزانية الدفاع وتقليص القواعد الفرنسية في أفريقيا؛ إذ كان من المقرر الحفاظ على القواعد الفرنسية في داكار والسنغال وجيبوتي، وإغلاق القواعد التي في نجامينا وتشاد وليبرفيل والجابون وأبيدجان وكوت ديفوار، إلا أن هذه الخطط

توقفت بسبب الوضع في ليبيا عام 2011، وانتشار الصراع في منطقة الساحل، فضلاً عن استمرار الحروب الأهلية في كوت ديفوار، وفي جمهورية أفريقيا الوسطى (Burgess, Stephen, 2019:77) (Yves Haine, Jean,2016:19).

بل يمكن القول إن التطورات التي شهدتها القارة منذ عام 2011 أدت إلى تحفيز الوجود العسكري الفرنسي في أفريقيا، في صورة الانتشار المؤقت –أو الدائم– لبعض القوى، للحفاظ على الوجود العسكري الفرنسي في أفريقيا (غويليم كولوم بيلا، **مرجع سبق ذكره:** 18) ، أسهم هذا في تحقق تطلعات ساركوزي الانتهازية وتصدر فكرة القيادة الإقليمية المشهد مرة أخرى؛ إذ سعى إلى تنصيب نفسه زعيمًا ضمنيًا للدبلوماسية الأوروبية، مسلطاً الضوء على دور فرنسا في المنطقة مقارنة بشركائها الأوروبيين(Mikail, Barah,2010:5).

ثالثاً: فرانسوا هولاند 2012-2017

دعا فرانسوا هولاند خلال حملته الانتخابية إلى مراجعة السياسة الفرنسية الأفريقية، وإنهاء ما يسمى France Afrique، كما دعا إلى مزيد من الشفافية ووضع حدَ للفساد والعلاقات غير الرسمية بين فرنسا وأفريقيا (Darnis, Jean-Pierre,2012:7).

ثم تولي فرانسوا هولاند الحكم في 6 مايو عام 2012، وكانت أول زيارة رسمية له للقارة الأفريقية إلى داكار في السنغال عام 2012 ، وأكد خلالها أن مبادئ الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والاحترام المتبادل، سوف تلعب دوراً حاسماً في تطوير العلاقات الفرنسية الأفريقية، ورأى أن عامل القرب الجغرافي، وكذا العامل البشري، والعلاقات الاقتصادية، ومجال الطاقة، من أهم العوامل التي تؤثر في السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا، ثم كانت أزمة مالي بمثابة اختبار حاسم لسياسته تجاه أفريقيا(Le Gouriellec, Sonia, **Op., Cit**:115-116) (مزارة زهيرة وميلود عامر حاج، **مرجع سبق ذكره:** 263)، وكان الأمن على رأس أجندة فرانسوا هولاند فيما يتعلق بالتنمية في أفريقيا، واتسمت سياسته الخارجية تجاه أفريقيا بين عامي 2012 و 2017 بالعمليات العسكرية لمكافحة التطرف في منطقة الساحل، مثل عملية سرفال في مالي، والتوسع اللاحق لها في إطار عملية برخان، كما حافظ على علاقات ثنائية قوية مع المستعمرات السابقة في منطقة الساحل الأفريقي Melissa, (Hanson,2019-2020:29).

وتبنت وزارة الدفاع الفرنسية "الكتاب الأبيض حول الأمن القومي والدفاع" في 29 أبريل عام 2013، ووفقاً لذلك الكتاب الأبيض، يجب أن تحتفظ فرنسا بقواعدها العسكرية في الدول الاستراتيجية في أفريقيا، للحفاظ على مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية، خاصة في منطقة الساحل الأفريقي، والقرن الأفريقي، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (Siradag, Abdurrahim,2014:117).

وبالنسبة للمساعدات الإنمائية الفرنسية، (المساعدة المقدمة من الدول المتقدمة، لتحسين التنمية الاقتصادية والمعيشية للدول النامية)، كانت فرنسا أكبر مانح عالمي عام 2016، بمساعدات بلغت 10.1 بلايين يورو؛ إذ تم استخدام ربع المساعدة الإنمائية الرسمية من أجل دعم المشروعات في جنوب الصحراء الكبرى الأفريقية، وكانت الكاميرون على رأس الدول التي حصلت على تلك المساعدات في المنطقة بقيمة 215.12 مليون يورو، تليها السنغال 79.3 مليون يورو، وغانا 68.11 مليون يورو(Korkmaz, Tuğba,2019:7).

1- التدخل الفرنسي في مالي

أدت الأحداث التي شهدتها مالي، إلى مراجعة فرنسا استراتيجيتها في المنطقة؛ إذ عملت على إشراك الأوروبيين –من خلال الاتحاد الأوروبي– في التدخل العسكري في مالي، وتجنبت التدخل المنفرد الذي من شأنه أن يحملها عبئًا كبيرًا (السيد على أبو فرحة، 2013: 43)، وعلى الرغم من ذلك وبحلول نهاية فبراير 2013، كانت الحرب في مالي قد كلفت فرنسا 100 مليون يورو وفقاً لتقرير وزارة الدفاع الفرنسية (Francis, David J.,2013:7).

وخطا فرانسوا هولاند بعناية شديدة على الساحة الدولية قبل التدخل في أزمة مالي، وحرصت فرنسا على إضفاء الشرعية على تدخلها، ودعا هولاند مختلف الأطراف الدولية للعمل معًا ضد المتمردين في مالي، مؤكدًا أن الأزمة لا تهدد أمن أفريقيا وحسب، بل الأمن الدولي كله، ودعت فرنسا المنظمات الأفريقية الإقليمية، وشبه الإقليمية للتعاون في مكافحة المتمردين ومساعدة النظام في مالي، كما حصلت فرنسا على دعم مالي من دول الخليج العربي من أجل تلك العملية، ونسقت مع المنظمات الإقليمية والدولية. وفي 20 ديسمبر عام 2012 أذنت الأمم المتحدة بالعملية العسكرية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقياECOWAS، وأُرسلت إلى مالي، والمعروفة باسم "بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقيا إلى مالي" "AFISMA" (Siradag, Abdurrahim, **Op., Cit**: 116-117).

وبررت عملية سرفال من الناحية القانونية بقرار الأمم المتحدة رقم 2085، الذي أجاز إرسال بعثة دعم دولية بقيادة أفريقية إلى مالي، لتسهم في إعادة بناء القوات المسلحة المالية، واستعادة المناطق الشمالية، فضلاً عن دعم السلطات المالية، وعزز هذا التبرير القانوني أن التدخل الفرنسي جاء استجابة إلى الرئيس المالي المؤقت ديونكوندا تراوري، كقائد مؤقت تم تعيينه بعد الانقلاب، ولم يكن يتمتع بالشرعية الكاملة، كما أشارت فرنسا إلى المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة لإضفاء مزيد من الشرعية، وكانت تلك المادة عن الحق في الدفاع الجماعي عن النفس ضد الهجوم المسلح على دولة عضو (Rohde, Amanda Nicole,2015:22).

2- التدخل في جمهورية أفريقيا الوسطى 2013

كان الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند أكثر حذراً بشأن التدخل في جمهورية أفريقيا الوسطى، بعد عزوف الدول الأوروبية الأخرى عن إشراك الاتحاد الأوروبي في المهمة في مالي(Ibid:31).

3- رؤية تقويمية لسياسة فرانسوا هولاند

على الرغم من تأكيد فرانسوا هولاند -في الخطاب الذي ألقاه في أغسطس عام 2012 في مؤتمر السفراء 27- على: الشفافية في العلاقات الاقتصادية والتجارية، وتبني قواعد الديمقراطية واحترام القانون، فضلاً عن تعزيز التعاون بين الدول الأفريقية، غير أن الواقع أثبت أن محاولات هولاند لإحداث تغيير في السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا لم تتغير كثيراً عن سابقيه؛ إذ أظهر التدخل الفرنسي في مالي 2013 بحجة مكافحة الإرهاب والتهديدات الأمنية في المنطقة، والحاجة لمنع الجماعات المتطرفة من توسيع مناطق عملياتها، وحماية الدول الضعيفة وسكانها من الهجمات الإرهابية، أن فرنسا ليست على وشك الانتهاء من تاريخها الطويل من التدخلات العسكرية في أفريقيا Francis, (Le Gouriellec, Sonia, **Op., Cit**: 115) (David J., **Op., Cit**: 6) (مزارة زهيرة وميلود عامر حاج، **مرجع سبق ذكره**: 263) (Burgess, Stephen, **Op., Cit**: 96).

ومن ثم يبدو أن التدخلات الفرنسية في أفريقيا التي تمت تحت رئاسة فرانسوا هولاند مالي (يناير 2013)، وجمهورية أفريقيا الوسطى (ديسمبر 2013)، تمثل استمرارًا قويًا للتقاليد التدخلية للرؤساء الذين سبقوه، كما تشير إلى فشل سياسة أفريقيا للأفارقة Aline Et Quénot-Suarez, (Leboeuf, Hélène ,2014:7) (Ibid:32).

وفي ظل غياب تفعيل مبادرات جماعية محلية، وفشل الدولة، وتفاقم مشكلة الطوارق، أصبحت منطقة الساحل الأفريقي ملاذاً آمناً للإرهاب، مما دفع فرنسا لمحاولة تثبيت أقدامها في المنطقة بعدما شهدت المنطقة تراجعاً تقليدياً فترة حكم ساركوزي (خديجة فلاح، **مرجع سبق ذكره**:119)، ومع ذلك إذا كانت France Afrique لا تنتهي، فإنها تتطور من خلال التغييرات في الممارسات (Leboeuf, Aline Et Quénot-Suarez, Hélène, **Op., Cit**:7).

رابعاً: تفسير التدخلات العسكرية الفرنسية في أفريقيا

تدخلت فرنسا في أفريقيا في الفترة من 1997 إلى 2001 (42) مرة، من خلال أعمال تراوحت بين مجرد حراك إلى تحويل القوات إلى عمليات انتشار كبيرة إلى مليشيات أو الضربات الجوية، منها ثمان فقط كانت في إطار متعدد الأطراف للأمم المتحدة، كما ظلت فرنسا تبرر تدخلاتها العسكرية من خلال حماية الرعايا الغربيين (Vallin, Victor-Manuel, **Op., Cit**:90)، لكن بعض الباحثين ذهب إلى ما وراء الإطار التقليدي لـ France Afrique من أجل تفسير الوجود العسكري الفرنسي في أفريقيا، وذلك من خلال النظر إلى نهاية المواجهة بين الشرق والغرب، وهجمات 11 سبتمبر فضلاً عن العولمة كأسباب للتدخل الفرنسي في القارة الأفريقية؛ إذ تفاقمت المخاوف الفرنسية من تجدد الاهتمام الأمريكي بأفريقيا، الذي نشأ عن حرب إدارة بوش على الإرهاب وكان من شأنه أن يؤثر في المصالح الفرنسية في أفريقيا(Zoungni, Fiacre,2019:35-36).

وقررت فرنسا الانتقال من العمل المتواضع إلى التدخل العسكري المباشر عام 2014، عبر عملية برخان. وعلى الرغم من الموارد المحدودة، فمن الواضح حدوث تغير في حسابات المصالح الفرنسية مما أدى إلى تصعيد النشاط العسكري؛ فقبل عام 2013، كانت فرنسا تحاول التخلص من أعمال التدخل المباشر وبناء الدولة في أفريقيا، وعلى الرغم من عزم فرنسا على خفض تكاليفها، استمر تدخلها في مستعمراتها السابقة من أجل حمايتها من الانهيار، ومن أمثلة ذلك: التدخل في كوت ديفوار 2002–2014، ومالي 2013–2014، وجمهورية أفريقيا الوسطى 2014–2016، والدفاع المطول عن تشاد 1986–2014، وبعد سرفال، أتيحت لفرنسا فرصة تصفية وجودها العسكري في أفريقيا، ومع ذلك قررت تصعيد تدخلها العسكري في شمال غرب القارة (Burgess, Stephen, **Op., Cit**:71).

الخاتمة

عرضنا في هذا البحث رؤية تقويمية للسياسة الخارجية الفرنسية تجاه أفريقيا خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة، بالتركيز على الوعود التي قدمها الرؤساء الفرنسيين بشأن تغيير السياسة الأفريقية لفرنسا، والابتعاد عن الممارسات الاستعمارية والعلاقات الخاصة القائمة على الفساد والمحسوبية، والممارسة الفعلية لتلك السياسة، حيث ركز المطلب الأول على تطور تلك العلاقات الخاصة France Afrique منذ مرحلة الحرب الباردة وصولاً إلى مرحلة ما بعد الحرب الباردة لمعرفة ملامح الاستمرار والتغير بشأن السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا، في حين ركز المطلب الثاني على تقويم سياسة كل من جاك شيراك، ونيكولا ساركوزي، وفرانسوا هولاند، وفي ضوء ذلك توصلنا إلى عدة نتائج أبرزها:

1- قامت العلاقات الفرنسية مع القادة الأفارقة في عهد شارل ديجول على المحسوبية، والعلاقات الشخصية، ودعم الأنظمة الصديقة بغض النظر عما إذا كانت ديمقراطية أم لا، ومع تولى فرانسوا ميتران السلطة فانه انتقد أسلافه اليمين في سياستهم الأفريقية، ومع ذلك فإن موقفه تجاه القارة الأفريقية خلال فترة رئاسته الأولى لم يكن مختلفًا بشكل كبير عن توجهات شارل ديجول فيما يتعلق بالخلية الأفريقية، وذلك على الرغم تعهده عام 1981 في البيان الختامي للحزب الاشتراكي بإجراء تغييرات في السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا، كما وعد في القمة الفرنسية الأفريقية في لابول 1991 بالمساعدات المشروطة، وتشجيع الأنظمة التي تتجه نحو الديمقراطية، وبدلاً من ذلك خفضت المساعدات الإنمائية للدول التي تتجه نحو الديمقراطية مثل بنين ومالي والنيجر، وزادت من حصة الدول الديكتاتورية مثل الكاميرون، وعلى الرغم من ذلك ظلت السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا كما هي، على الرغم من التنازلات الرمزية في الخطاب.

2- هناك تطورات عدة دفعت عدد من مراقبي العلاقات بين فرنسا وأفريقيا إلى القول إن فرنسا بدأت في فك الارتباط مع أفريقيا، وتمثلت هذه التطورات في اندلاع قضية فضيحة Elf عام 1994، في حين تمثل تطور الثاني في إعلان الحكومة الفرنسية عام 2005 نيتها بتقليص الوجود العسكري الفرنسي في أفريقيا، بينما تمثل التطور الثالث في انتخاب نيكولا ساركوزي عام 2007، الذي وعد بتغيير السياسة الخارجية الخاصة بالقدماء، وقيام السياسة الجديدة

على أساس الشفافية، والديمقراطية، لكن الآمال حول حدوث القطيعة تلاشت، إذ استمرت العلاقات الشخصية؛ فعلى الرغم من عدم شعور ساركوزي بالراحة في دوره كخليفة لنظام France Afrique، إلا أنه تحرك من منظور واقعي، وأدرك أهمية المصالح الفرنسية في القارة الأفريقية التي لا تمكنها من فك الارتباط، وأعلن أن فك الارتباط لا يعني قطع العلاقات، ولكن تغيير الآليات التي تقوم عليها.

3- على الرغم من الوعود التي قدمها جاك شيراك بتغيير السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا، وموقفه من الديمقراطية، إلا أنه استمر في دعم الأنظمة غير الديمقراطية، ومثال ذلك رفض التدخل الفرنسي في النيجر عام 1995 للدفاع عن الحكومة المنتخبة ديمقراطياً، على الرغم من اتفاقيات الدفاع الموقعة بين البلدين، كما مثلت الجولة التي قام بها إلى السنغال، وكوت ديفوار عام 1995 دلالة على تعزيز البعد الشخصي في العلاقات الفرنسية الأفريقية، كما كان استدعاء جاك فوكار إلى السلطة بمجرد انتخاب شيراك، دلالة على الرغبة في الاستمرار في السياسة التي اتبعها ديغول، وعلى الرغم من ذلك، كانت هناك بعض الإصلاحات والتغيير، خصوصاً مع تولي ليونيل جوسبان عام 1997 رئاسة الوزراء، وفترة التعايش مع جاك شيراك، حيث تم دمج وزارة التعاون في وزارة الخارجية، كما أعلن جاك شيراك عام 1997 عن إنهاء التدخلات الأحادية، ودعم التحرك متعدد الأطراف من خلال عمليات حفظ السلام الخاصة بالأمم المتحدة والمنظمات الأفريقية، كما أكد في الفترة الثانية عام 2002 أهمية قيام العلاقات على الشرعية، والمسئولية الجماعية، كما عملت فرنسا على التوسع خارج مناطق نفوذها التقليدية، أما نيكولا ساركوزي، فأكد عام 2007 أهمية تنظيم الهجرة، ومكافحة الهجرة غير النظامية، وقيام العلاقات على المؤسسية، والابتعاد عن التقارير المبهمة وغير الرسمية، في العلاقات مع الدول الأفريقية، والتحرك متعدد الأطراف، والحكم الرشيد، وسيادة القانون، وتعزيز الديمقراطية.

4- حاولت فرنسا تحسين صورتها عالمياً، وإضفاء الشرعية من خلال التدخلات متعددة الأطراف، ومثال ذلك التدخل في تشاد عام 2008، وفي جمهورية أفريقيا الوسطى عام 2009، وبالوعد بنشاط أكبر في مكافحة الفقر في القارة الأفريقية. وتبدو سياسة ساركوزي –للوهلة الأولى– خطوة في الاتجاه الصحيح، لكن –وعلى الرغم من التأكيد على التحرك متعدد الأطراف–

القوات الفرنسية رفضت العمل تحت قيادة مجلس الأمن في بعض الأحيان التي نظرت إليها على أنها تقوّد التعددية، كما تم دعم الأنظمة غير الديمقراطية، بشكل غير علني، ومثال ذلك الانتخابات الرئاسية في الجابون عام 2009، كما ساهمت التطورات التي شهدتها القارة الأفريقية في ظل تنامى النفوذ الصيني، والأمريكي في القارة إلى صعوبة الابتعاد الفرنسي عن أفريقيا، وضرورة البقاء من أجل الحفاظ على المصالح، والنفوذ، والمكانة الفرنسية التي تأثرت بفعل صعود هذه القوى، كما أدت أحداث 2011 إلى توقف الخطط بشأن إغلاق عدد من القواعد العسكرية الفرنسية، بسبب الأوضاع في ليبيا التي من شانها أن تهدد المصالح الفرنسية.

5- فيما يتعلق بسياسة الرئيس فرنسوا هولاند -فقد أكد مثله سابقيه- أهمية التحرك متعدد الأطراف، ووضع حد للفساد، والعلاقات غير الرسمية بين فرنسا وأفريقيا، ولكن الأحداث التي شهدتها مالي عام 2013، أدت الى مراجعة السياسة الفرنسية؛ إذ عملت على اتخاذ خطوات بعناية شديدة، وتقديم التبريرات القانونية من أجل إضفاء الشرعية على التدخل الفرنسي.

ومن ثم يمكن القول: بالنسبة للوعود التي قدمها مختلف الرؤساء الفرنسيين: جاك شيراك 1995 - 2007، ونيكولا ساركوزي 2007 - 2012، وفرانسوا هولاند 2012 - 2017 بشأن إنهاء العلاقات الخاصة وغير الرسمية، ونظام France Afrique الذي شيده شارل ديجول، إلا أنه كان هناك استمرار في الممارسة على الرغم من الوعود المختلفة؛ إذ أكد الرؤساء الثلاثة دعم الديمقراطية، وفك الارتباط مع القارة الأفريقية، والتأكيد على التحرك متعدد الأطراف من أجل إضفاء الشرعية، إلا أن الممارسة الفعلية أثبتت -في كثير من الأحيان- الاستمرار في العلاقات مع أفريقيا، لكن يمكن القول إنه على الرغم من أن France Afrique لم ينته إلا أنه يتغير ويتطور ؛ ففي الماضي لم تكن فرنسا تقدم مبررات شرعية لتدخلاتها العسكرية في أفريقيا، وهذا ما حرص رؤساء فرنسا على تأكيده ومن الأمثلة على ذلك التدخل الفرنسي في مالي 2013، الذي حرص فرنسوا هولاند على تقديم تبريرات قانونية له، من أجل إضفاء الشرعية عليه، فأعلن أنه جاء بناءً على طلب من الرئيس المالي. وفيما يتعلق بدعم الأنظمة الاستبدادية كان ذلك يتم بشكل صريح وواضح في الماضي، فحرصت فرنسا خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة على تجنب الدعم الواضح والصريح لهم، وأكد مختلف الرؤساء في خطاباتهم على دعم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

1- الرسائل العلمية:

2- أحمد زكريا الباسوسي، **أثر القيادة السياسية على تغير السياسة الخارجية الفرنسية (شيراك- ساركوزي)**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2011.

3- خديجة فلاح، **السياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة الساحل**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهدي- أم البواقي، 2014-2015.

4- رانيا حسين عبد الرحمن، **السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا بعد الحرب الباردة**، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 2004.

5- عارف عبد القادر عبده سعيد، **التنافس الدولي في منطقة القرن الأفريقي منذ نهاية الحرب الباردة**، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2007.

6- فاطمة بيرم، **أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر- باتنة، 2009-2010.

7- مريم مولاهم، **السياسة المتوسطية الفرنسية "التطور- الأبعاد-الاستراتيجيات"**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر- باتنة، 2009-2010.

2- الدوريات:

1- السيد على أبو فرحة، التدخل العسكري في مالي.. تدويل تداعيات إخفاق الدولة دون مسبباتها، **مجلة قراءات إفريقية**، العدد السادس عشر، أبريل- يونية ٢٠١٣.

2- مزارة زهيرة وميلود عامر حاج، السياسة الأمنية الفرنسية تجاه منطقة الساحل الإفريقي: بين القطيعة والاستمرارية، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**: قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 18، 2017.

3- الدراسات والأبحاث:

1- غويليم كولوم بيلا، مترجم عن: المركز الإسباني للدراسات الاستراتيجية -القسم الثاني، **الأهمية الجيوستراتيجية للقواعد العسكرية المنتشرة حول العالم**، مركز إدراك للدراسات والاستشارات.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1-Books:

1- 1.Mengara, Daniel, **Is France Disengaging from Africa? A Critical Look at Nicolas Sarkozy's "Rupture" Policy in The Context of France-Africa Relations From: Africa and The New World Era from Humanitarianism to A Strategic View**, Palgrave Macmillan, Edited by Mangala, Jack, First Edition, New York ,2010.

2- Thesis

1- Antoine, Farchakh**, Charles De Gaulle, Jacques Chirac Et Nicolas Sarkozy Analyse De L'évolution Du Gaullisme En Politique Étrangère Française au Travers De La Théorie Du Réalisme Néoclassique En Relations Internationals**, Master En Sciences Politiques/Administration Publique, Faculté Des Sciences Économiques, Sociales, Politiques Et De Communication (ESPO) Ecole Des Sciences Politiques Et Sociales (PSAD), 2014-2015

2- Eidhammer Ingunn, **Partir Pour Mieux Rester?**
A Study of French Africa Policy From 1981 Until Today, Master's Thesis, University Of OSLO, Norway, May 2010

3- Melissa, Hanson, Final Dissertation: "**Paternalism and Bilateral Aid Assistance: The Case of France and Its Former Colonies in The Sahel Region of Africa in Hollande and Macron's Mandates"**, Master Thesis, Faculté De Droit, De Science Politique Et De Criminologie, Département De Science Politique, 2019-2020.

4- Mulder, Lisa, **La Politique Africaine De Nicolas Sarkozy Une Comparaison Entre La Politique Africaine De Nicolas Sarkozy Et Cette De Ses Prédécesseurs Depuis La Présidence De Charles De Gaulle. Analyse De Trois Discours Prononcé Par Nicolas Sarkozy** ,Université D'utrecht, Mémoire De Langue Et Culture Français, Netherlands, 2017-2018.

5- Raphala, Mmapitsi Grateful**, A Critique of The Foreign Policy of France Towards Africa: Case Studies of Central African Republic and Ivory Coast, 2007-2014**, Master's Thesis, Faculty of Humanities, University of Limpopo, South Africa, 2017.

6- Rohde, Amanda Nicole**, International Response to Crises in Mali, The Central African Republic and South Sudan: Finding the Pattern**, Master's Thesis, Universitat Wien, Austria, 2015.

7- Smith, Nicole, **The Dynamics of Identity in Determining French Bilateral Aid: An Empirical Study of Colonialism and Françafrique**, Master Thesis, Graduate College, University of Oklahoma, Norman, Oklahoma, 2017.

8- Torn, Daily, France-Mali. **Les Ambiguïtés D'une Relation Postcoloniale**, Mémoire De Licence, Faculté De Philosophie Département D'études Romanes, Université De Tartu, 2014.

9- Zoungni, Fiacre, **Comprendre Les (Non) Interventions Militaires De La France En Afrique Subsaharienne À L'aide De La Théorie Cohabitationniste**, PhD Thèse En Science Politique, Universite Laval, Québec, Canada, 2019.

3- Periodicals:

1- Bourgi, Albert, Aux Racines De La Francafrique :La Degradation De L'image De La France En Afrique, **Annuaire Français De Relations Internationales (Afri)**, Volume X, 2009.

2- Chafer, Tony, French African Policy: Towards Change, **African Affairs**, Vol. 91, No. 362, Jan., 1992.

3- Cumming, Gordon D., Nicolas Sarkozy's Africa Policy: Change, Continuity or Confusion? **French Politics**, Macmillan Publishers, Vol. 11, 1, 2013.

4- Degang, Sun and Zoubir, Yahia H, The Eagle's Nest in the Horn of Africa: US Military Strategic Deployment in Djibouti, **Africa Spectrum**, 2016.

5- Le Gouriellec, Sonia, A Look at Nicolas Sarkozy's African Policy in The French "Backyard", **Dynamiques Internationales**, Issue 4, May 2011.

6- Lombart, Laurent, La Politique Extérieure Du Président Jacques Chirac Dans Un Monde Américano-Centré, **Annuaire Français De Relations Internationales (Afri)**, Volume Viii, 2007.

7- Renou, Xavier, A New French Policy for Africa? **Journal of Contemporary African Studies**, 2002.

8- Schraeder, Peter J., Cold War to Cold Peace: Explaining U.S.–French Competition in Francophone Africa, **Political Science Quarterly**, Volume 115, Number 3, 2000.

9- Siradag, Abdurrahim, Understanding French Foreign and Security Policy Towards Africa: Pragmatism or Altruism, **Afro European Studies**, Journal Vol 3, Spring 2014.

10- Vallin, Victor-Manuel, France as The Gendarme of Africa, 1960-2014, **Political Science Quarterly**, Vol. 130, No. 1, Spring 2015.

4- Research and Studies:

1- Burgess, Stephen, Military Intervention in Africa: French and US Approaches Compared, **JEMEAA**, Spring 2019.

2- Darnis, Jean-Pierre, **François Hollande's Presidency :A New Era In French Foreign Policy?**, Istituto Affari Internazionali (Iai Working Papers), June 2012.

3- Leboeuf, Aline Et Quénot-Suarez, Hélène, La Politique Africaine De La France Sous François Hollande: Renouvellement Et Impensé Stratégique, Programme Afrique Subsaharienne, **'Institut Français Des Relations Internationales (Ifri)**, 2014.

4- Mikail, Barah, **France and the Arab spring :an opportunistic quest for influence**, FRIDE, 2010.

5- Radiff, F. William and others, **For the Good of France: The French Experience in Africa**, Graduation Research, Air University, Albama, April 2012.

6- Yves Haine, Jean, **Robust Containment: French and US Security Policies in Africa**, the French Institute of International Relations (Ifri) and OCP Policy Center, February 2016.

5- Reports:

1- France country report, **The South African Institute of International Affairs**. https://www.saiia.org.za/wp-content/uploads/2008/04/euaf_rep_france_country_report.pdf

2- Francis, David J., **The Regional Impact of The Armed Conflict and French Intervention in Mali**, Noref Report, April 2013.

3- Korkmaz, Tuğba, **'La Françafrique': The Special Relationship Between France and Its Former Colonies in Africa**, INSAMER, 01.08.2019.